استقدام قوات عربية أو دولية إلى قطاع غزة

ناهض منير الريس

برزت فكرة تدويل قطاع غزة أول مرة في ربيع عام ١٩٥٧ عقب اضطرار إسرائيل للانسحاب القطاع ، وهي تجر أذيال الخيبة ، إثر فشل مشروع العدوان الثلاثي المشترك بينها وبين بريطانيا وفرنسا . وتحدثت مذكرات موشيه دايان وزير الدفاع الإسرائيلي بعد ذلك عن المرارة التي أحست بها إسرائيل عندما فشلت قوات الجنرال بيرنز الدولية في تحقيق ما أملت فيه إسرائيل . وحاولت أن تجعله شرطا لاحقا لانسحابها . وأعني به وضع قطاع غزة تحت إدارة دولية أي فرض التدويل على هذا البلد الخارج من الاحتلال . لقد أصرت الحركة الوطنية في قطاع غزة مجتمعة على تسجيل صفحة نضالية مجيدة في التاريخ الفلسطيني حينما تصدت لمؤامرة التدويل وأصرت على عروبة القطاع وتغلبت إرادة الشارع الغزي على إرادة القوات الدولية التي جئ بها على عجل .

ويعود الآن للبروز مرة أخرى بعد ما يزيد على ستين سنة هذا المشروع الذي سبقت هزيمته على أيدي آبائنا في قطاع غزة . كأنما اختفى بالأمس ليظل تحت الطلب داخل أدراج المشاريع المعادية .

وقد كانت فكرة تدويل قطاع غزة فكرة إسرائيلية تاريخيا . أما سببها ومبررها لدى إسرائيل ومن يساندها فهو إراحة إسرائيل مما اعتبرته دائما خنجرا مصوبا إلى خاصرتها . وبصياغة أخرى ذات مغزى استراتيجي أشمل : إن مبرر تدويل قطاع غزة هو تصفية ما تبقى من معالم القضية الفلسطينية ، سواء من حيث رقعة الأرض الباقية التي يراد من خلال تسليمها إلى قوات دولية القضاء على صفتها الوطنية الفلسطينية ، أو من حيث الأهالي الذين يراد إجلاؤهم وتذويبهم في المهاجر ومشاريع الإسكان والتوطين . لقد كانت

هذه السياسات القديمة قدم النكبة ذاتها مدار عمل الإسرائيليين والأمريكيين الذين قدموا لها ذرائع مختلفة وألبسوها صياغات مضللة .

ومن هنا تثور لدينا شكوك قوية قد تبلغ مبلغ اليقين ، ونفهم الدعوة إلى إغراق البلد بقوات قادمة من الخارج على أساس كونها حلقة تصفوية جديدة من حلقات المحاولات منذ نكبة فلسطين . فذلك هو معناها ومغزاها في السياق التاريخي وفي السابقة التاريخية التي عاصرناها . وهي لا تتشابه بالتالي مع مقترح القوات الإفريقية في دارفور ولا القوات الدولية في لبنان .

ثم لابد من الإشارة باختصار إلى ما كان قد تردد بعد الحسم العسكري لحماس في قطاع غزة في العام الماضي ، من تداول فكرة مداهمة القطاع بقوات أمريكية تقوم بتنفيذ التدويل على الأرض . كما نتذكر الأخبار التي وردت في شباط فبراير ٢٠٠٨ من داخل إسرائيل وتحدثت عن قيام حكومة الاحتلال بدراسة إمكانية نشر قوات دولية في قطاع غزة وما إذا كانت الوسيلة المناسبة لذلك هي اجتياح قطاع غزة أولا .

ونتذكر بصورة خاصة تصريحات الرئيس محمود عباس في باريس على هامش اجتماعات المانحين في صيف العام الماضي معلقا على تصريح الرئيس الفرنسي الصهيوني ساركوزي حول تشكيل قوات دولية إلى قطاع غزة في الوقت المناسب وعند توفر الظروف الملائمة على حد تعبيره لمساندة أجهزة الأمن الفلسطينية ، علق الرئيس عباس قائلا : نحن نوافق على اقتراح ساركوزي ونقبله وسنعمل على أن يصبح موقفا دوليا.

إن الذرائع التي تصاحب الدعوة إلى القوات الدولية عديدة : ومنها مساعدة أجهزة أمن الرئيس عباس على استعادة السلطة في قطاع غزة ، ومنها إعادة فتح معبر رفح ، وآخرها المساعدة والإشراف على تنظيم انتخابات مبكرة في الأراضي الفلسطينية . وقد استبدل الدكتور سلام فياض الدعوة

إلى استقدام قوات دولية أو أمريكية بالدعوة إلى استقدام قوات عربية ، كما حرص في تصريحه قبل بضعة أيام على إرفاق ذلك بالتنويه بضرورة التوافق بين الأطراف .

وحتى اليوم ما زالت مصر غير موافقة ، كما أن جامعة الدول العربية لم تطرح الموضوع رسميا على جداول أعمالها .

لقد رفضت كل من حماس والجهاد واللجان قدوم أية قوات من الخارج عربية أو أجنبية مهددة بمحاربتها إذا دخلت إلى القطاع . بينما وافقت حركة فتح على ذلك ودعت إليه . وأضافت حركة الجهاد الإسلامي إنها ترى ضرورة حوصلة كل الأفكار المطروحة من الجانبين وطرحها على طاولة الحوار ليكون هناك توافق على هذه الأفكار المطروحة من الجانبين للخروج بتوافق . ورفضت الجبهة الشعبية الفكرة أيضا ولكنها لم تمانع في الانتخابات المبكرة . إذ أعرب الناطق بلسان الجبهة الشعبية عن عدم ممانعة الجبهة من حيث المبدأ على الانتخابات المبكرة على أساس التوافق .

ونحن من جانبنا نرى أن استقدام قوات دولية أو عربية إلى قطاع غزة هو قبل كل شيء تسليم من الفلسطينيين بأنهم غير أهل للاستقلال ولا لإدارة أمورهم بأنفسهم . وقد تضع هذه الخطوة في حال حدوثها نهاية للهدف السياسي المتمثل في الدولة الفلسطينية التي ظل الوصول إليها هدفا معلنا للثورة الفلسطينية وللسلطة الفلسطينية . كما أنها قد تصبح إيذانا مشؤوما بحرب مستمرة بين القوى الفلسطينية المقاتلة وبين القوات الدولية أو العربية القادمة . وبذلك يتكبد أهالي قطاع غزة في عقر دارهم مزيدا من الخسائر والعناء . ناهيك عن الآثار السيئة لذلك على العلاقات الفلسطينية . العربية

. ثم ناهيك عن الآفاق العكرة على الصعيد الاستراتيجي حيال قضية فلسطين ومستقبلها وتجاه القضايا العربية بوجه عام .

ونحن نرى أيضا أن اللهجة التي ما زال الرئيس عباس يتكلم بها والتي تحمل التهجم على الحكومة المقالة وعلى حركة حماس وكذا اللهجة التي استخدمها وزير الإعلام في حكومة رام الله وما فيها من تهجم واستفزاز أمورا عبثية . فإذا كان مقصودا باستقدام القوات الدولية أو العربية الإطاحة بحكم الأغلبية في المجلس التشريعي وحكم الحكومة المقالة التي يصرون على تسميتها انقلابا ، تمهيدا لعودة الطرف الفلسطيني الآخر فإن ذلك ليس بالأمر السهل . ولو كان سهلا لقامت به قوات الاحتلال منذ البداية . ثم إن هذا المشروع غير عملي من ناحية أخرى : فلا الوضع الدولي يساعد عليه : ما دامت الولايات المتحدة غير مستعدة لتحريك حرب جديدة وهي على مسيرة ثلاثة شهور عن انتخاباتها الرئاسية ، ولا الدول العربية المقصودة التي تتعدى هذه المسألة قدرتها داخليا .

وإنني لأعجب في حقيقة الأمر من أن إخواننا في رام الله ما برحوا يطرحون شتى الأطروحات التي لا يمكن وصفها بأقل من أنها غير عملية وغير ممكنة . ويخيل إلينا أن الرئيس الفرنسي المتصهين الذي يقف على الصعيد الدولي مؤيدا بشدة لهذا المشروع غير مستعد إطلاقا للمجازفة بحفنة من عسكره في مستنقع كقطاع غزة .

وسوف أخلص إلى القول بأن بعض الأطروحات السياسية من قبل الرئيس عباس حصرا تتصف بالعصبية الزائدة وبشحنة كبيرة من الكراهية تجاه قطاع غزة وأهله ومصيره . وأعتقد أنه يحسن صنعا إذا امتنع وهو في شهوره الأخيرة في الرئاسة عن اتخاذ قرارات مصيرية من طراز القرار باستقدام قوات دولية . فذلك ما يفعله الرؤساء في الأنظمة الرئاسية فما

بالك ونظامنا غير رئاسي ؟ وسوف يكون لائقا جدا به وبتاريخه أن يركز جهوده على إعادة رأب الصدع وإحلال الوفاق وهو ممكن وممكن جدا وكلنا سنكون جنودا لهذه الغاية النبيلة .